PAPER DETAILS

TITLE: el-Imam Müslim ve Mencuhû fi Ta'lîli'l-Esânîd

AUTHORS: Huzeyfe Serif ELHATÎB

PAGES: 175-202

ORIGINAL PDF URL: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/257667

الإمام مسلم ومنهجه في تعليل الأسانيد

إعداد الدكتور: حذيفة شريف الخطيب*

الملخص :بما أن صحيح الإمام مسلم يعد ثاني أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فإن دراسته والبحث فيه يكتسب أهمية من هذه الناحية، ثم من ناحية موضوع هذه الدراسة، الذي يتعلق بمنهج مسلم في تعليل بعض الروايات في صحيحه، ودعوى بعض العلماء بوجود علل في صحيحه لم يتنبّه إليها، ودعوى فريق آخر بنفي وجود العلل القادحة في صحيح مسلم نفياً قاطعاً؛ ما استدعى دراسةً علمية لهذه المسألة؛ لتبين منهجه وصنيعه في التعليل في الأسانيد، وهل يذكر في صحيحه ما يراه علة؟ وكيف يذكره؟ ولماذا؟ وهل يعلم بعلة ما انتقد عليه من قبل بعض الأئمة، أو لا؟.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتبع أحاديث وروايات انتقدها بعض العلماء على أسانيد مسلم، ورأوا فيها علة، وروايات يرى بعض العلماء أن مسلماً أخرجها لبيان علتها؛ لحاجة إسنادية. وقد توزعت الدراسة على مبحثين: مبحث يبحث الجانب النظري في الموضوع، والمبحث الثاني هو دراسة تطبيقية لأسانيد معلة أخرجها مسلم في صحيحه.

وفي الخاتمة توصلت إلى أن هذا الكتاب يستحق وصف الصحيح، وأن مسلماً أورد فيه بعض العلل، شأنه في ذلك شأن بعض أصحاب الصحاح والسنن، الذين بينوا في كتبهم بعض العلل ونبهوا عليها، كما بينت في الخاتمة معالم منهجه في إيراد العلل والتنبيه عليها.

* Dr., Harran Ü. İlahiyat Fakültesi Arap Dili ve Edebiyatı Okutmanı, Şanlıurfa/Türkiye. dr-hothifa@hotmail.com الأستاذ المساعد في كلية الإلهيات، جامعة حران، شانلي أورفة، تركيا

Abstract: The significance of the study springs from two reasons. The first is that it deals with Imam Muslim's Hadith book (Al-Sahih) – the second authentic book after the Noble Qur'an. The second is that the topic is concerned with the claim of flaws mentioned by Muslim himself about some narrations in his book, other claims of flaws to which he did not pay attention, and others of complete denial of any depreciating flaws. Therefore, there has been a need for a scholarly study that makes clear his methodology of explaining flaws; whether he mentions flawed Hadiths in his book; if he does, how and why he does it; and whether he was aware of the other scholars' criticisms.

The study tracks the Hadiths and narrations criticised by some scholars for flaws, as well as those narrations believed by other scholars to have been reported by Muslim to show their flaws for reasons related to the chain or text of the Hadith.

The study is divided into two parts. Part One addresses the theoretical aspect of the issue.

Part Two practically investigates the flawed narrations reported by Muslim, in his (Al-Sahih).

It is concluded that the book is worth calling (al-sahih) – i.e. The authentic. Muslim mentions some flaws in a similar way to other compilers of hadith who demonstrate and draw attention to flaws in their books. Furthermore, the general features of his methodology in mentioning and drawing attention to flaws are listed.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن علماء الحديث قد بذلوا قصارى جهودهم؛ لتمييز صحيح الحديث من معلوله، عن طريق نقد أسانيد تلك الأحاديث أوّلاً، ثمّ نقد متونها، وكانت جهودهم في بيان العلل متعددة الأشكال، ومن الذين برزوا في هذا الفن وخاضوا غماره، الإمام مسلم رحمه الله تعالى، الذي صنف كتاب التمييز فأورد فيه دقائق من مسائل العلل، وعلّل بعض الروايات، وكانت مقدمة كتابه الصحيح التي تكلم فيها عن بعض قضايا العلل، وبعض الروايات المعلولة، وكان كتابه الصحيح الذي ضمنه أصح الأحاديث عنده، وذلك من خلال عملية دقيقة يتميز بها الصحيح من المعلول، إذ لا يمكن لعالم أن يثبت صحة حديث إلا بجمع الروايات والمقارنة بينها، ولهذا نجد مسلماً في بعض الأحيان يصرح بعلة الرواية التي لم يخرجها أو لم يعتمدها، أو يشير إليها إشارة

خفية، أو يورد ما فيه علة لبيانه وشرحه، كما قال في مقدمته.

ويأتي هذا البحث للإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل من منهج من صنف في الحديث الصحيح، التنبيه إلى علل بعض الأحاديث؟.

- هل يعلل مسلم الأسانيد في صحيحه؟

- هل تعليل بعض الروايات في صحيح مسلم يؤثر في صحته، وصحة أحاديثه؟

الدراسات السابقة في هذا الموضوع: من الدراسات السابقة المتصلة بموضوع هذه الدراسة ما كتبه بعض المتقدمين مثل: علل الأحاديث في كتاب الصحيح، تأليف ابن عمار الشهيد، والإلزامات والتتبع، للإمام الدارقطني والأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي مسعود الدمشقي، والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، لأبي علي الغساني الجياني، وغرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، للحافظ رشيد العطار، وصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح.

ومنها ما كتبه بعض المعاصرين، مثل: بين الإمامين مسلم والدارقطني، للدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وعبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، للدكتور حمزة المليباري، ومنهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، تأليف الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وما هكذا تورد يا سعد الإبل، تأليف الدكتور حمزة المليباري، وكتاب الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة.

وقد على رسالة علمية للباحث: "عاشور دهني"، بعنوان: "منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح"، ويظهر من عنوانها أنه يشابه عنوان دراستي هذه، ويناقش نفس موضوعها، إلا أن المضمون والمادة العلمية مختلفان إلى حدّ ما، فقد أكثر الأستاذ عاشور دهني في دراسته من الحديث عن الجانب النظري، أما دراستي فأركز فيها على الجانب التطبيقي؛ لأنه الأهم برأيي في مثل هذه المواضيع. وقد قسمت دراستي هذه إلى مبحثين، ومباحث ومطالب:

المبحث الأول: الدراسة النظرية، ويشتمل على مطالب.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، ويتضمن أسانيد أخرجها مسلم ليعللها، ويشتمل على مطالب.

وبهذا تكتمل مباحث هذا البحث ومطالبه، التي منّ الله عليّ بإتمامها مع مزيد لطف منه بتيسيره اختيار هذا الموضوع، والبحث فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

المبحث الأول: الدراسة النظرية، ويشتمل على مطالب، هي:

المطلب الأول: أقوال العلماء في تعليل الإمام مسلم لبعض الروايات في صحيحه.

أشار مسلم في مقدمة كتابه، إلى أنه سيشرح العلل، في مواضع من كتابه الصحيح، فقال: "وقد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً، في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها، في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى"[1].

ورغم هذا التصريح من الإمام مسلم، إلا أن هناك من انتقد على مسلم أحاديث أخرجها لبيان علتها، كما أن هناك من نفى تعليل مسلم لأحاديث في صحيحه، وقد تقصيت أقوال العلماء في هذه المسألة، فوجدتهم متفقين على إثباتها، ولم يخالف في ذلك إلا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وكانت أقوالهم على النحو الآتي:

الرأي الأول: وهو رأي من يرى أن الإمام مسلماً شرح العلل في مواضع من صحيحه كما وعد في مقدمته، ودلل بعضهم على ذلك بأمثلة أوردها، وبينوا أن هذا هو منهج العلماء العام في كتبهم، وممن قال بهذا الرأي: القاضي عياض: وكان أول من قال بإثبات تعليل مسلم لبعض الروايات في صحيحه[2] فقال عن حديث: "مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ.."، الذي أخرجه مسلم[3] وأعلّه الإمام الدارقطني: "وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي يبين مسلم علتها كما في خطبته، وذكر الاختلاف فيه"[4]، وقال مثله في مواضع أخرى[5].

كما ذهب إلى مذهب القاضي عياض كل من الإمام النووي[6] والحافظ العراقي[7] وابن رشيد الفهري[8] وأبو مسعود الدمشقي[9] والحافظ ابن حجر[10] والسيوطي[11]

---

(1) مسلم (توفي: 261 هـ)، مقدمة المسند الصحيح، ج1 ص4.
(2) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج1 ص80.
(3) ورقمه عند مسلم (توفي: 261 هـ) في صحيحه: (ح: 2064).
(4) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج6 ص286.
(5) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج5 ص191.
(6) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج14 ص26، و ج11 ص81.
(7) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (توفي: 643 هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، ج1 ص72.
(8) ابن رشيد الفهري، محمد بن عمر بن محمد بن عمر (توفي: 721 هـ)، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، ص 100.
(9) الدمشقي، أبو مسعود بن محمد (توفي: 401 هـ)، الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، ص 2.
(10) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، التلخيص الحبير، ج3 ص 28.
(11) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (توفي: 911 هـ)، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ج1 ص97.

والمعلمي اليماني[12] وطاهر الجزائري[13] والدكتور مقبل بن هادي الوادعي[14] والدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة[15] والدكتور حمزة المليباري[16] والشيخ محمد بن علي الإتيوبي الوَلّوي[17] والشيخ محمد عوامة[18].

الرأي الثاني: لم أجد من ذهب إلى نفي تعليل مسلم لبعض الروايات في صحيحه، إلا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي مع العلم بأنه كان في أول أمره موافقاً للقاضي عياض ولمن تابعه على ما ذهبوا إليه، وقد ظهر هذا جلياً في رسالته "بين الإمامين مسلم والدارقطني"، حيث كان يرى أن مسلماً يخرج بعض الروايات؛ لبيان الاختلاف والتنبيه إلى العلة، وأجاب على انتقادات الدارقطني في كثير من الأحيان؛ بأن مسلماً إنما أخرج الطريق المنتقدة لبيان علتها.

غير أن الدكتور المدخلي تراجع عن هذا كله في كتابه: منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، وغير رأيه في الموضوع، حيث صرح فيه بنفي تعليل مسلم للروايات في صحيحه، وصرف التعليل الذي أشار إليه مسلم في مقدمته إلى التعليل غير القادح[19] كما أورد غيرها من الشبهات على القول بتعليل مسلم لبعض الروايات، وقد ناقشت أقواله وشبهاته في رسالتي للدكتوراة، ولا داعي لذكرها هنا؛ لأن رأيه ضعيف، ولأن الواقع التطبيقي الذي سأورده في المبحث الثاني هو خير دليل على تعليل مسلم لروايات في صحيحه.

* * *

المطلب الثاني: أسباب التعليل عند الإمام مسلم.

أولاً: أسباب تعليل مسلم لأحاديث في صحيحه: من خلال دراستي لبعض الروايات التي عللها مسلم في صحيحه، استنتجت بعض هذه الأسباب[20]:

1. بيان العلة والتنبيه عليها، فلا يُظن أن الصحيح هو المعلول، ولا يظن أن مسلماً يصححها ويعتمدها، ومثاله: حديث أنس بن مالك (ح: 119) الذي ذكر فيه

---

(12) المعلمي، عبد الرحمن اليماني (توفي: 1386 هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ص 27، 28.

(13) الجزائري، طاهر الدمشقي (توفي: 1338 هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص 336.

(14) الوادعي، هامش التتبع للدارقطني، ص 145، 147، 351، 365.

(15) طوالبة، د. محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 167، 183، 184، 238.

(16) المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 14، 15، 17.

(17) الولّوي، محمد بن علي الإتيوبي، قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، ج1 ص370.

(18) عوامة، محمد، في مقدمة تحقيقه للمصنف لابن أبي شيبة، ج1 ص106.

(19) المدخلي، منهج الأمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله، ص 20.

(20) انظر: المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 17.

قصة اعتزال ثابت بن قيس، بعد نزول قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ) [21]؛ حيث أورد المتن المتضمن للعلة؛ لينبه عليها، فلا يظن أنها صحيحة. وغيره من الأمثلة[22].

2. الاستشهاد من الحديث بما لم تؤثر فيه علته[23]، أو لفائدة إسنادية في إسناد المتن المعلول، أو لزيادة وردت في متن الرواية المعلولة[24]، ومثاله: حديث المقداد بن الأسود (م: 95) في تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حيث استشهد مسلم بمتن أحد طرق الحديث المعلولة مما لم تؤثر فيه العلة.

3. الاستئناس، والاستشهاد من المعلول لما اعتمده من رواية، ومثال ذلك: حديث بُرَيدة بن الحُصَيب ﷺ (م: 1149) في قضاء الصيام عن الميت؛ حيث أخرج مسلم إسناداً معلولاً؛ ليستشهد بطرف منه لما اعتمده من رواية.

4. إيراد الرواية كما وصلته، وبيان ما فيها من العلة: كما في زيادة سليمان التيمي في حديث أبي موسى الأشعري (م: 404) قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا)؛ حيث أخرج مسلم الرواية، ونبه على العلة تنبيهاً واضحاً[25].

5. الاحتياط، واحتمالية صحة الروايات الأخرى المعلولة أو المرجوحة – برأيه- ، كما في حديث أبي هُرَيْرَةَ (م: 2064) المرفوع: "مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ.."؛ حيث أخرج مسلم الحديث من طريقين عن الأعمش، وأشار إلى تعليل أحدهما بتأخيره، لكن في إيراده للمعلول احتياطاً؛ لاحتمالية صحة الوجهين.

هذه هي الأسباب التي استنتجتها، في محاولة لفهم الدافع الذي دفع مسلماً لبيان بعض العلل والتنبيه عليها في صحيحه.

ثانياً: أسباب ترك مسلم للتعليل في بعض الروايات التي تستحق التعليل: قد يقول قائل: إذا كان مسلم ينبه إلى العلل في بعض الروايات، فلماذا يحذفها في كثير من الأحيان ولا ينبه إليها، مع أن بعضها قد يستحق التنبيه والبيان؟، وللإجابة على هذا التساؤل أقول:

1- أن كتابه مخصص لجمع الأحاديث الصحيحة، وليس لبيان العلل، فبيان العلل هدف ثانوي، لا يقوم به إلا استطراداً، وفي بعض الأحيان.

---

(21) الحجرات: آية: (2).

(22) كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 119، 162، 711، 972، 1116، 333، 455، 480، 1471، 1555، 1628، 1669، 1751، 1847، 2064) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

(23) كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 95، 404، 480، 1162) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

(24) كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 297، 1649، 1733، 2064) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

(25) كما في الأحاديث ذات الأرقام: (ح: 404، 450، 399) على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

2- أنه لم يلزم نفسه بيان العلل دائماً، فلا يسأل عن عدم بيان العلة، بل يسأل لماذا بينت العلة ونبهت إليها؟.

3- قد لا ينشط في بعض المواضع التي قد يُحتاج فيها إلى بيان العلة، فالنفوس لها إقبال وإدبار، وهذا يعتري كل واحد منا، فتجده أحياناً منشرحاً نشيطاً يتوسع في الدراسة والتتبع والشرح، وفي أحيان أخرى يكون حاله عكس ذلك.

* * *

المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في ترتيب الأسانيد المعلولة.

أشار الإمام مسلم في مقدمته إلى أنه سيرتب الروايات في صحيحه، حسب مراتب الرواة من حيث الجرح والتعديل، ما يعني أن ما هو أصح وأقوى يقدم على الأقل صحة وقوة[26]، وقد تبين من خلال بعض الدراسات، أن الترتيب ليس قاعدة ثابتة في كل أبواب صحيح مسلم ورواياته[27].

أما ترتيب الأسانيد المعلولة، التي يشير إليها مسلم في صحيحه أحياناً، فأمر يحتاج إلى تتبع صنيع مسلم فيه، فالتطبيق العملي هو الذي يثبت صحة نظرية تعليل مسلم أو خطأها.

* * *

المطلب الرابع: التعليل الصريح، والتعليل بالإشارة.

بما أن المقصد الأساسي من صحيح مسلم هو جمع الأحاديث الصحيحة، وتنسيقها حسب مواضعها ومواضيعها، وترتيبها حسب قوتها في الصحة، فإن سوق العلل لا يكون إلا في حالات معينة، لأسباب معينة، سأبينها في المطلب الآتي.

وهذه العلل التي يشرحها الإمام مسلم في صحيحه، استعمل في سبيل شرحها أسلوبي التصريح والإشارة، وفيما يلي أوضح منهج الإمام مسلم في بيان هذه العلل:

أولاً: التصريح: يصرح الإمام مسلم بتعليل بعض الروايات، عندما يرى الحاجة إلى التصريح ضرورية، والإشارة لا تكفي، أو عندما ينشط للبيان، لكنه في الأكثر والأعم لا يصرح بالتعليل[28]، فقد وجدته يصرح بالعلة في ست روايات من بين ست وثلاثين رواية عللها.

وقد جاءت عباراته في التصريح عن العلة على النحو الآتي:

-فمرة قال: "أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: عُرْوَةَ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ"[29]، ومرة قال: "وَقَوْلُهُ: "عَنْ أَبِيهِ" فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأٌ"[30]، ومرة قال: " **وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ**: وَكَانَ

---

(26) انظر: مسلم (توفي: 261 هـ)، المقدمة، ج1 ص 4.

(27) انظر: المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 21، وغيرها من المواضع.

(28) انظر: طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 238.

(29) مثل تعليله لحديث رقم: (1471).

(30) مثل تعليله لحديث رقم (711).

فِرَاقُهُ إِيَّاهَا...، **وَزَادَ فِيهِ:** قَالَ سَهْلٌ..."[31]، ومرة قال: " وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةُ حَرْفٍ، تَرَكْنَا ذِكْرَهُ"[32]، ومرة قال: "وَقَدَّمَ فِيهِ شَيْئًا وَأَخَّرَ، وَزَادَ وَنَقَصَ"[33]، ومرة قال: "فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الخميس لِمَّا نُرَاهُ وَهْمًا"[34].

وبهذا يظهر أن الإمام مسلماً قد أخرج ما فيه علة قادحة، وأنه صرح بالعلل في مواضع من صحيحه يرى أنها تستحق البيان.

ثانياً: الإشارة: يشير الإمام مسلم إلى بعض العلل في صحيحه إشارات خفية، وذلك بإخراج الحديث على الوجهين: السليم والمعلول، مع التقديم أو التأخير، أو بإشارات قوية واضحة، وذلك ببيان أن هناك مخالفة، من زيادة أو غيرها.

وأسلوب الإشارة بنوعيه، هو الأسلوب الأكثر استخداماً من قبل مسلم، في بيانه للعلل في صحيحه، حيث إن ثلاثين رواية من ضمن ست وثلاثين رواية درستها، استخدم فيها أسلوب الإشارة إلى العلة، ولم يصرح بها. ومن أساليبه في الإشارة إلى العلة:

1. تأخير الإسناد المعلول: (ح: 95، 104، 297، 455، 480، 1149، 1162، 1181، 1492، 1628، 1649، 1733، 1847، 2062، 2064).
2. تقديم المتن المعلول: (ح: 119، 450، 1555، 1751).
3. تأخير المتن المعلول: (162، 333، 404، 1116، 1162، 1492، 1669).
4. إهمال المعلول، أو جزء منه: (ح: 1751).
5. إخراج المعلول في غير مظنته: (ح: 399، 404).
6. التعليق (ح: 369).
7. المغايرة للمنهج العام في إخراج الحديث التام أولاً، وعدم اختصاره، وعطف باقي الأحاديث التي في معناه عليه[35] (ح: 1751).
8. اختصار المعلول، أو حذف متن الرواية المعلولة: (ح: 162، 1162، 1628، 1669).
9. قوله: ولم يذكر كذا، شك فلان، زاد كذا: (ح: 119، 455، 480، 1751).

ومن الملاحظ أن بعض أساليبه في الإشارة إلى العلة قد تجتمع في الرواية الواحدة، ما يؤكد تعليلها، فبعض الروايات لا يكتفي في التدليل على تعليلها بإشارة واحدة، وبعضها يعرف تعليله لها بإشارة واحدة.

---

(31) مثل تعليله لحديث رقم (1492).
(32) مثل تعليله لحديث رقم (333).
(33) مثل تعليله لحديث رقم (162).
(34) مثل تعليله لحديث رقم (1162).
(35) انظر: طوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص 312.

وقد وجدت الأستاذ عاشور دهني يؤكد من خلال دراسته على موضوع تكرار مسلم للروايات في صحيحه، وأنه لا يكرر إلا لغرضين: الأول: معرفة الاختلاف الواقع في المتون. الثاني: معرفة الاختلاف الواقع في الإسناد. وقد استفاد هذه الأغراض من قول الإمام مسلم في مقدمته: "ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث، فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك.. فأما ما وجدنا بداً من إعادته بجملته، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى"[36].

ففهم من النص أن الإمام مسلماً لا يكرر في صحيحه إلا لبيان الاختلاف أو العلة[37]، أو كليهما، وهذا – فيما أرى- رأي صحيح؛ لأن بيان العلة يقتضي التكرار؛ ليتبين الاختلاف، فتُعرف العلة، لكنه لا يعني أن كل تكرار واختلاف يراد منه التعليل، فمسلم يكرر ويورد الاختلاف لأغراض أخرى ذكرتها سابقاً، ولمعرفة الروايات التي أشار مسلم إلى علتها ولم يصرح، راجع (الجدول رقم "2") الذي أوردته في المطلب السابق.

* * *

المطلب الخامس: منهج الإمام مسلم في التعامل مع العلل.

مسائل زيادة الثقة، والمزيد في متصل الأسانيد، وتعارض الوصل والانقطاع، وغيرها من أبواب العلل، مسائل يتعلق أكثرها بمخالفة الثقة لغيره من الثقات[38] ولقد اختلف العلماء في حكمها، فمنهم من قبل زيادة الثقة[39] مطلقاً، ومنهم من قبلها بشروط، ومنهم من قدم المتصل والمرفوع على المنقطع والموقوف مطلقاً، ومنهم من قبل رواية الأكثر أو الأحفظ، والأقوال في هذه المواضيع مشهورة معروفة للمختصين في علم الحديث.

والذي خرجت به من دراستي هذه، أن مسلماً يرجح بناء على القرائن التي تحف بكل حديث ورواية، فهو لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ولا يردها مطلقاً، وكذا في قضايا

---

(36) مسلم (توفي: 261 هـ)، مقدمة الصحيح، ج1 ص4.

(37) يقول الدكتور حمزة المليباري في كتابه: الحديث المعلول، ص 35: " أن الاختلاف قد يكون مؤثراً على صحة الرواية، وقد لا يكون، أما الأول فسيأتي شرحه مفصلاً، وأما الثاني: فكاختلافهم في العبارات والألفاظ المترادفة، بحيث لا يغير المعنى المقصود، ولا يزيد فيه شيئاً، وكذا التفاوت في سياق الحديث بالتقديم والتأخير، وصيغ تلقي الحديث وروايته؛ كحدثنا و أخبرنا ونحوهما".

(38) انظر: المليباري، الحديث المعلول، ص 37.

(39) قال الذهبي (توفي: 748 هـ) في سير أعلام النبلاء، ج6 ص346: "فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلاً".

الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وغيرها [40]، يقول ابن رجب: "وليس ذلك – يعني قبول زيادة الثقة- قول مسلم، ولا قول أئمة الحفاظ"[41]، وقال ابن حجر: "والتحقيق أنهما – أي الشيخين- ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله"[42]، وقال ابن حجر: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده"[43]. ومن القواعد التي استنتجتها من كلام العلماء في تعليل مسلم لروايات في صحيحه:

1. إذا كان أصل الحديث ثابتاً، فقد يخرج مسلم روايات أخرى، حينما تكون فيها بعض الزيادات، ولو كان فيها علة[44].

2. إذا كان في الحديث اختلاف، يبين مسلم الاختلاف بعد الاحتجاج بالصحيح[45].

3. يورد مسلم الاختلاف بين الرواة، إذا كان هناك زيادة معنى، أو إذا كان في إسناد علة تحتاج إلى بيان، كما وعد مسلم في مقدمته[46].

* * *

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لأسانيد أوردها مسلم ليعللها

ينبه مسلم على بعض العلل في بعض أسانيد صحيحه، بأسلوب علمي دقيق، يظهر دقة صنعته الإسنادية، واطلاعه الواسع على العلل، واهتمامه بالقرائن التي يأخذ بها علماء العلل والنقاد الأفذاذ، وفي هذا المبحث أدرس عدداً من الأحاديث التي نبه مسلم فيها إلى بعض علل الأسانيد، وذلك في ستة فروع:

---

(40) قال مسلم (توفي: 261 هـ) في التمييز، ص 9: "وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها، في أسانيدها ومتونها، حديثاً حديثاً، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط بشرح وجوهنا به وأشباهها، لمن أراد معرفتها"، وانظر ص (2، 3، ، 19، 37)، وانظر: المليباري، عبقرية الإمام مسلم، ص 72، 73.

(41) ابن رجب (توفي: 795 هـ)، شرح علل الترمذي، ج2 ص 643.

(42) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، فتح الباري، ج10 ص 203.

(43) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، أحمد بن علي العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 2 ص 712.

(44) انظر: النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج11 ص81.

(45) انظر: العراقي (توفي: 643 هـ)، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، ج 1 ص 72.

(46) انظر: ابن رشيد الفهري (توفي: 721 هـ)، السنن الأبين والمورد الأمعن، ص 100.

(1) [47] مثال على علة الانقطاع والإرسال: (م: 297)[48].

أخرج مسلم الرواية المتضمنة لزيادة راو بين التابعي والصحابية، من طريق ابن شهاب، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، **عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ**، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُه، وَكَانَ لا يَدْخُل البَيْتَ إلا لحَاجَةِ الإِنْسَانِ".

ثم أخرج مسلم الحديث من طريق آخر عن ابن شهاب، ليس فيه بين التابعي والصحابية راو، بل قرن بين التابعي والتابعية، فقال: وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَال: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ **عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ** بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: "إِنْ كُنْتُ لأَدْخُل البَيْتَ للحَاجَةِ وَالمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَل عَنْهُ إِلا وَأَنَا مَارَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُول اللهِ ﷺ لَيُدْخِل عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي المَسْجِدِ، فَأُرَجِّلُهُ، وَكَانَ لا يَدْخُل البَيْتَ إلا لحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا". وقَال ابْنُ رُمْح: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ.

ثم أخرج مسلم الحديث من طريقين غير طريق ابن شهاب، ليس فيهما زيادة راو بين التابعي والصحابية، فقال: وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ **عُرْوَةَ** بْنِ الزُّبَيْر، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ رَسُول اللهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنْ المَسْجِدِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ".

ثم قال مسلم: وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا **عُرْوَةُ** عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ رَسُول اللهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأُرَجِّل رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ"[49].

والذي يبدو لي من صنيع مسلم في تخريج هذا الحديث؛ أن الإمام مسلماً يرى صحة رواية مالك[50] المتضمنة لزيادة راوٍ في الإسناد، بخلاف بعض العلماء[51]

([47]) هذا ترقيمي للأحاديث التي درستها في هذه الدراسة.

([48]) هذا رقم الحديث في صحيح مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

([49]) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها.. (ح 297).

([50]) قال الدارقطني (توفي: 385 هـ) في العلل، ج15 ص 32: "رَوَاهُ مالِكٌ فِي المُوَطَّأِ، واخْتُلِفَ عَنهُ؛ فَرَوَاهُ القَعنَبِيُّ، ويَحيَى بنُ يَحيَى، ومَعنُ بنُ عِيسَى، وأَبُو مُصعَبٍ، ومُحَمدُ بنُ الحَسَنِ، ورَوحُ بنُ عُبادَةَ، وخالِدُ بنُ مَخلَدٍ، ومَنصُورٌ، وسَلَمَةُ، وإسحاقُ بنُ الطَّبَاعِ، عَن مالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن عَمرَةَ، عَن عائِشَةَ..... .

([51]) ذهب بعض العلماء إلى ترجيح رواية الليث ومن تابعه الناقصة، فنقل ابن حجر (توفي: 852 هـ) في فتح الباري، ج4 ص 273، اتفاق أبي داود (توفي: 275 هـ) والبخاري (توفي: 256 هـ) والدارقطني (توفي: 385 هـ) على ترجيحها، ورأى ابن حجر أن رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد. وقال الترمذي (ت: 279 هـ) في سننه (ح 804):

الذين يرون أنها من المزيد في متصل الأسانيد، فهو يراها زيادة ثقة، فراويها (مالك) أوثق وأقوى حفظاً من رواة الروايات الناقصة، خصوصاً وأنه قد توبع من عُبَيدِ الله بنُ عُمَر، وأبي أُوَيس، كما قال الدارقطني[52].

يقول ابن رشيد الفهري: "فأوردت في كتابك حديث مالك مصدراً به، بناء على اعتقادك فيه الاتصال، وفي غيره الانقطاع...، ثم أتبعته باختلاف الرواة فيه على شرطك من أنك لا تكرر، إلا لزيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك"[53].

والذي أراه أن قبوله لزيادة الثقة، وتقديمه لها، إشارة إلى ترجيحها وتقديمها على الروايات الأخرى، التي يراها منقطعة كما قال ابن رشيد، ولعله أخرجها ليقوي بها متن الرواية التي اعتمدها، ولما في متونها من بعض الزيادات، والله تعالى أعلم.

وأنا في هذا الحديث لا أرجح رأي مسلم أو رأي غيره[54]، إنما أبيّن صنيع مسلم في تخريجه روايات هذا الحديث فقط.

(2) مثال على علة الخطأ في اسم الرواي: (م: 455).

افتتح مسلم أحاديث الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ، بحديث عبد الله بن السائب ﷺ، من ثلاث روايات عنه، فقال: وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاج بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ (ح).

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُفْيَانَ، وَعبد الله بن عمرو **بن العاص**، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَابِدِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: "صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ. فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ[55]، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى". مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ يَشُكُّ، أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ، "أَخَذَتْ النَّبِيَّ ﷺ

والصحيح عن عروة وعمرة، وقال أبو داود (توفي: 275 هـ) في سننه (ح 2467): ولم يتابع أحد مالكاً على عروة عن عمرة. وقال الدارقطني (توفي: 385 هـ) في كتابه: (الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ﷺ، ص 43): "ويشبه أن يكون القول قولهم؛ لكثرة عددهم واتفاقهم على خلاف مالك"، كما أن البخاري أخرج رواية الليث في صحيحه (ح 2029)، ولم يخرج رواية مالك.

(52) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، العلل، ج15 ص 32.

(53) الفهري (توفي: 721 هـ)، ابن رشيد، السنن الأبين والمورد الأمعن، ص 100.

(54) مثل: الفهري (توفي: 721 هـ)، ابن رشيد، في السنن الأبين، ص 100، حيث قال مناقشاً مسلماً في اعتماده وترجيحه لرواية مالك: "وأما أنت فظهر من فعلك في كتابك أنك لم يصف عندك كدر الإشكال في هذا الحديث فأوردت في كتابك حديث مالك مصدراً به، بناء على اعتقادك فيه الاتصال، وفي غيره الانقطاع...، ثم أتبعته باختلاف الرواة فيه على شرطك من أنك لا تكرر، إلا لزيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك...، (هذه إشارة إلى أن مسلماً يعلل في صحيحه)....".

(55) هكذا وردت في متن الحديث، ولم يقل: المؤمنون.

سَعْلَةٌ، فَرَكَعَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ". وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاق: فَحَذَفَ: (فَرَكَعَ). وَفِي حَدِيثِهِ: وَعبد الله بن عمرو، **وَلَمْ يَقُلْ: ابن العاص**[56].

دراسة المدار: مدار الحديث على ابن جريج، واختلف عليه فيه:

- فرواه حجاج بن محمد[57] وروح بن عبادة[58]، عنه، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن المسيب العابدي، عن عبد الله بن السائب:

رواية حجاج: عند مسلم (ح: 455) وابن حبان (ح: 1815) وابن خزيمة (ح: 546) والبيهقي في السنن الكبرى (ح: 2289).

ورواية روح: عند أحمد (ح: 14969، 14974) والبيهقي في السنن الكبرى (ح: 3824).

- أما بقية الرواة عن ابن جريج - وهم **سبعة**[59]-، فقد رووه عن محمد بن عباد، عن عبد الله بن عمرو (دون ابن العاص) وأبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن المسيب العابدي، وعبد الله ابن أبي مليكة، أو عن واحد منهم. وبهذا يظهر أن حجاج بن محمد وروح بن عبادة، قد خالفا بقية الرواة عن ابن جريج، فقالا: عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال النووي: "قال الحفاظ: قوله: "ابن العاص"، غلط، والصواب حذفه، وليس هذا

---

(56) أخرجه الإمام مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح (ح 455).

(57) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (1135): ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وقال الذهبي في الكاشف (942): قال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، ورفع من أمره جداً، وقال أبو داود: بلغني أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث.

(58) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (1962): ثقة فاضل له تصانيف، وقال الذهبي في الكاشف (1593): الحافظ، صنف الكتب وكان من العلماء.

(59) هم: 1. عَبْدُ الرَّزَّاق (توفي: 211 هـ)، في مصنفه (ح 2667)، وأحمد بن حنبل (توفي: 241 هـ) (ح 14969) وعند مسلم (توفي: 261 هـ) (ح 455)، وأبي داود (توفي: 275 هـ) (ح 649).

2. خالد بن الحارث الهجيمي، عند النسائي (توفي: 303) في المجتبى (ح 100)، والكبرى (ح 1079).

3. وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، عند أبي داود (ح 649).

4. وسفيان بن عيينة، عند ابن ماجه (توفي: 273) (ح 820).

5. وهوذة بن خليفة، عند أحمد (ح 14971)، وابن حبان (توفي: 354 هـ) (ح 2189).

6. وعبيد الله بن معاذ بن معاذ، عند أبي بكر الشيباني (توفي: 287)، في الآحاد والمثاني (ح 707).

7. ويحيى بن أيوب، عند البخاري في التاريخ الكبير (ح 15).

عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره البخاري في تاريخه[60]، وابن أبي حاتم[61]، وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين"[62].

وأشار ابن حجر في ترجمة عبد الله بن عمرو المخزومي العابدي الحجازي، إلى أنه قد وقع في بعض طرق مسلم: عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: وهو وهم، وفي بعضها عن عبد الله بن عمرو فقط، وفي بعضها عبد الله بن عمرو بن عبد[63]"[64].

وبهذا يظهر أن مسلماً قد ذكر العلة، وأشار إلى أن عبد الرزاق لم يوافق حجاجاً عليها، وهذه الإشارة القوية من مسلم، تدل على أنه قد اطلع على العلة، وأنه لم يخرجها معتمداً عليها، بل أخرجها ليبين علتها، والله تعالى أعلم.

(3) مثال على المزيد في متصل الأسانيد[65]: (م: 480).

روى مسلم في أول أحاديث النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، حديثاً من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فيه: أن الرؤيا الصالحة من مبشرات النبوة، والنهي عن القراءة في الركوع والسجود[66].

ثم روى مسلم حديث علي ﷺ (ح: 480)، وفيه أن النبي ﷺ نهاه عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، أورده من ثلاث طرق، ليس فيها زيادة في الإسناد بين عبد الله بن حنين وعلي ﷺ، فقال:

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: "نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا".

ثم رواه مسلم من طريق الوَلِيدِ بنَ كَثِيرٍ، وزَيْدِ بن أَسْلَمَ عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ (ح: 480)، نحو حديث ابن شهاب. ثم رواه من طريق داود بن قيس، وفيها **زيادة راو** هو ابن عباس، بين عبد الله بن حنين، وعلي ﷺ (ح: 480)، فقال:

---

(60) البخاري، التاريخ الكبير، ج5 ص8 (ح 15).
(61) ابن أبي حاتم الرازي (توفي: 277 هـ)، الجرح والتعديل، ج5 ص117 (ح 533).
(62) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج4 ص 177.
(63) رواية عبد الله بن عمرو بن عبد القارئ، وجدتها عند عبد الرزاق في المصنف، ج2 ص 102 (ح 2667).
(64) ابن حجر (توفي: 852 هـ)، تهذيب التهذيب، ج5 ص299 (ح 588).
(65) المزيد في متصل الأسانيد، هو: "الحديث الذي فيه زيادة راوٍ على سبيل الوهم في سند متصل"، انظر: بحث الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، وسميرة محمد عمرو: المزيد في متصل الأسانيد، ص 7.
(66) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 479).

حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَقُ قَالا: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ[67]: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ، **عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ**، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: "نَهَانِي حِبِّي ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا"[68].

ثم أورده من سبع طرق أخرى عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين (ح: 480)، ليس فيها زيادة إلا من طريقي الضحاك[69][70] وابن عجلان[71][72].

ثم قال مسلم: إلا **الضَّحَّاكَ وَابْنَ عَجْلانَ فَإِنَّهُمَا زَادَا: "عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ**، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ"....

ثم رواه مسلم من طريق مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ (ح: 480)...[73].

ثم ختم مسلم برواية من طريق شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح: 481)، فيها مخالفة للرواية التي صدر بها الباب، ومخالفة لكل رواة الحديث، قال مسلم: لا يَذْكُرُ فِي الإِسْنَادِ عَلِيًّا[74].

قال البخاري: "ولم يصح فيه ابن عباس"[75] وقال الدارقطني: "وأخرج مسلم رواية ابن عجلان، وداود بن قيس، والضحاك بن عثمان، وقد خالفهم جماعة أحفظ منهم، وأعلى إسنادًا، وأكثر عددًا، منهم: نافع، والزهري، وزيد بن أسلم، ويزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والوليد بن كثير، ومحمد بن عمرو...[76].

قال النووي معلقاً على كلام الدارقطني: "وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة

---

(67) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب: (1808): داود بن قيس الفراء الدباغ، أبو سليمان القرشي، ثقة فاضل.

(68) أخرجه من هذا الطريق النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في السجود (ح 1118)، والزينة، باب خاتم الذهب (ح 5172).

(69) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (2972): الضحاك بن عثمان الأسَدي الحِزامي، صدوق يهم.

(70) أخرجه من طريق الضحاك بن عثمان: النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في الركوع (ح 1042)، والزينة، باب خاتم الذهب (ح 5173).

(71) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب (6136): محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

(72) أخرجه من طريق ابن عجلان: النسائي في التطبيق، باب النهي عن القراءة في الركوع (ح 1041)، والزينة باب النهي عن لبس خاتم الذهب (ح 5267).

(73) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 480).

(74) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (ح 481) والنسائي (ح 5266).

(75) البخاري، التاريخ الكبير، ج1 ص299.

(76) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التتبع، ص 278 (137).

الحديث، فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس، عن علي، ثم سمعه من عليّ نفسه"[77].

والذي أراه أن كلام النووي غير متجّه، وفيه تكلّف في الإجابة عن الإمام مسلم، فأما متن الحديث فصحيح؛ لأنه جاء من طرق صحيحة سالمة من العلة والزيادة، أما الاختلاف الواقع بين الرواة في الإسناد فيعلّ طريق من زاد كما قال البخاري والدارقطني، فقد خالف داود بن قيس، وابن عجلان، والضحاك، بقية رواة الحديث الثمانية الأحفظ والأعلى إسناداً في هذا الحديث.

فظهر أن من زاد ابن عباس في الإسناد أخطأ، فكان هذا من المزيد في متصل الأسانيد، ولهذا أخر مسلم الرواية المتضمنة للعلة، وقدم الصحيحة الراجحة السليمة من العلة، والله تعالى أعلم.

ولعل ما دفع مسلماً إلى ذكر الروايات المزيدة: أن في متونها شواهد للمتن الذي اعتمده، كما أن في ذلك بياناً للخلاف بين أسانيد ومتون هذه الروايات، وجمعاً للطرق، وبياناً للعلة، والله تعالى أعلم.

(4) مثال على الاضطراب في الإسناد: (م: 95)

افتتح مسلم أحاديث تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، بحديث المقداد بن الأسود ﷺ، من طريق الليث عن الزهري (ح: 95) فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ مُتَقَارِبٌ-: أَخْبَرَنَا **اللَّيْثُ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، عَنْ الْمِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلاً مِنْ الْكُفَّارِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَهَا ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لا تَقْتُلْهُ) قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا: أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ). ثم روى الحديث من عدة طرق عن الزهري (ح: 95)، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ** (ح). وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الوليد بن مسلم عَنْ **الأَوْزَاعِيِّ** (ح). وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا **ابْنُ جُرَيْجٍ** جَمِيعًا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، أَمَّا الأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: "أَسْلَمْتُ لِلَّهِ"، كَمَا قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ، وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِ: "فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لأَقْتُلَهُ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ".

وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي **يُونُسُ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ؛ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمِقْدَادَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الأَسْوَدِ الْكِنْدِيَّ - وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ

(77) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج4 ص 200.

شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلاً مِنْ الْكُفَّارِ"، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ[78].

ثم روى الحديث من طريقين (ح: 96) عَنْ أبي ظَبْيَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ.

ثم ختم مسلم بحديث جُنْدَب بْن عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ ﷺ (97) في نفس موضوع الأحاديث التي قبله.

العلة في هذا الحديث هي في الخلاف الكبير في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، حيث إن الرواة عن الأوزاعي قد اختلفوا عليه، فمنهم من زاد في الإسناد راوياً، ومنهم من أنقص، ومنهم من أبدل راوياً براو آخر، ومثل هذا الخلاف حصل على الوليد بن مسلم.

ولقد انتقد الدارقطني طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وبين الخلاف فيها، فقال: "يَرويهِ الزُّهْرِيُّ، واختُلِفَ عَنهُ: فَرَواهُ صالِحُ بنُ كَيسانَ، وإسحاقُ بنُ راشِدٍ،، وابن أخِي الزُّهْرِيِّ،، وابن جُرَيج، ولَيثُ بنُ سَعدٍ، والنُّعمانُ بنُ راشِدٍ، وعَقِيلُ بنُ خالِدٍ، وعَبدُ الحَمِيدِ بنُ جَعفَرٍ، وأُسامَةُ بنُ زَيدٍ، وعَبدُ الرَّحمَنِ بنُ إسحاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن عَطاءِ بن يَزيدَ، عَن عُبَيدِ الله بن عَدِيِّ بن الخَيّار، عَنِ المِقدادِ بن الأسوَدِ.

وَرَواهُ **الأوزاعِيُّ**، عَن إبراهِيمَ بن مُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، واختُلِفَ عَنهُ: فَرَواهُ أَبُو إسحاقَ الفَزارِيُّ، ومُحَمدُ بنُ شُعَيبٍ، ومُحَمدُ بنُ عُمَر والوَلِيدُ بنُ مَزيَدٍ، عَنِ الأوزاعِيِّ، عَن إبراهِيمَ بن مُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن عُبَيدِ الله بن عَدِيِّ بن الخَيّار، عَنِ المِقدادِ، لَم يَذكُرُوا فِيهِ عَطاءَ بنَ يَزِيدَ.

واختُلِفَ عَنِ **الوَلِيدِ بنِ مُسلِمٍ**؛ فَرَواهُ أَبُو الوَلِيدِ القُرَشِيُّ، عَنِ الوَلِيدِ، عَنِ الأوزاعِيِّ، واللَّيثِ بن سَعدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن عُبَيدِ الله بن عَدِيٍّ، عَنِ المِقدادِ، لَم يَذكُر عَطاءَ بنَ يَزِيدَ، وأسقَطَ إبراهِيمَ بنَ مُرَّةَ.

وَخالَفَهُ عِيسَى بنُ مُساوِرٍ؛ فَرَواهُ عَنِ الوَلِيدِ، عَنِ الأوزاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن حُمَيدِ بن عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن عُبَيدِ الله بن عَدِيٍّ، عَنِ المِقدادِ، لَم يَذكُر فِيهِ إبراهِيمَ بنَ مُرَّةَ، وجَعَلَ مَكانَ عَطاءِ بن يَزِيدَ حُمَيدَ بنَ عَبدِ الرَّحمَنِ.

وَرَواهُ الفِريابِيُّ، عَنِ الأوزاعِيِّ، عَن إبراهِيمَ بن مُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مُرسَلا، عَنِ المِقدادِ، والصَّحِيحُ قَولُ صالِحِ بنِ كَيسانَ ومَن تابَعَهُ"[79].

وقال أبو مسعود الدمشقي: هذا ليس بمعروف عن الوليد بهذا الإسناد عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله، قال: وفيه خلاف على الوليد، وعلى الأوزاعي[80].

---

(78) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله (ح 95).

(79) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، العلل، ج13 ص 95.

(80) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج2 ص 105، ولم أجده في النسخة المطبوعة من أجوبة أبي مسعود الدمشقي.

وقد بين أبو علي الجياني صنيع مسلم في إخراج الروايات، وتقديمه الصحيح منها، فقال: "الصحيح في إسناد هذا الحديث، ما ذكره مسلم أولاً، من رواية الليث ومعمر ويونس وابن جريج، وتابعهم صالح بن كيسان"[81].

كما دافع النووي عن إخراج مسلم لهذه الرواية، وأن الاختلاف في إحدى الطرق، وليس في أصل الحديث، فقال: "وحاصل هذا الخلاف والاضطراب، إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأما رواية الليث، ومعمر، ويونس، وابن جريج، فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل، وعليها الاعتماد، وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة، وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف؛ لكونها لا اعتماد عليها، وإنما هي لمجرد الاستئناس... وقد قدمنا أن أكثر استدراكات الدارقطني من هذا النحو، ولا يؤثر ذلك في صحة المتون، وقدمنا أيضاً في الفصول اعتذار مسلم رحمه الله عن نحو هذا، بأنه ليس الاعتماد عليه، والله أعلم"[82].

وبتأخير مسلم لرواية الوليد عن الأوزاعي يُعلم أنه لا يعتمد عليها، لكنه ذكرها مع الطرق الأخرى وحذف متنها، ثم استفاد من جزء منها في متابعة الليث الذي اعتمد روايته، وهذا يعني أنه تجوز الاستفادة من الرواية المعلولة في إسنادها في متابعة ما صح من المتون، والله تعالى أعلم.

وقد ذكر الإمام النووي أنه قد وقع الخلاف بين رواة الصحيح عن مسلم، في إخراج رواية الأوزاعي:

- أما الجُلودي[83]، فقد جعل رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، مثل رواية أصحاب الزهري الآخرين، أي: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، عَنْ الْمِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ[84]، وهي الرواية التي وصلتنا، وهي التي صدر بها مسلم أحاديث الباب.

- وأما ابن ماهان[85]، فقد قال القاضي عياض: "ولم يقع هذا الإسناد عند ابن

---

(81) الجياني، أبو علي الغساني (توفي: 498)، التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، ص 71.

(82) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج2 ص 105.

(83) قال ابن الصلاح (توفي: 643)، في صيانة صحيح مسلم، ص 107: "هو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجُلودي، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو ابن ثمانين سنة.

(84) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح صحيح مسلم، ج2 ص 105.

(85) قال ابن الصلاح (توفي: 643) في صيانة صحيح مسلم، ص 107: أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي، قال الغساني: وكان من جهابذة المحدثين ورئيسهم بقرطبة، وقد كتب الدارقطني إلى أهل مصر من بغداد: أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح، ووصف أبا العلاء بالثقة والتمييز.

ماهان - يعني: إسناد الجُلودي-"[86]، يقول ابن الصلاح: "ما وقع في رواية الجُلودي في أسانيد هذا الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، سقط في رواية ابن ماهان، وإسقاطه حسن؛ لأنه ليس بمعروف على الوجه الذي ذكره، وفيه اضطراب وخلاف على الوليد، وخلاف على الأوزاعي، ويروى عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري، وقد بين الخلاف في ذلك الدارقطني في كتابه العلل، والله أعلم"[87].

وهنا احتمالان:الأول: صحة رواية الجلودي عن مسلم: وهذا يعني أن مسلماً قد وردته رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي موافقة لرواية الجماعة، فرواها كما هي، أو أن مسلماً أخطأ عندما جمع رواية الوليد عن الأوزاعي إلى رواية الجماعة، فأدخل روايته في روايتهم.

الثاني: صحة رواية ابن ماهان عن مسلم، وهذا يعفي مسلماً من انتقاد من عاب عليه إخراج رواية الوليد عن الأوزاعي؛ لأنه أسقطها وأهملها.

وكلام الدارقطني والنووي يرجح الاحتمال الأول، إذ لولا ورودها على النحو المتضمن للعلة، لما انتقدها الدارقطني، ولما دافع النووي، والله تعالى أعلم.

(5) علة التفرد: (م: 1288)

في موضوع: "الإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، وَاسْتِحْبَابِ صَلاَتَيْ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ جَمِيعًا بِالْمُزْدَلِفَةِ، فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ"، بدأ مسلم بحديث أسامة بن زيد من عدة طرق عنه (ح: 1280).

ثم جاء مسلم بحديث ابن عباس رضي الله عنهما (ح: 1286) ثم بحديث أسامة بن زيد ﷺ (ح: 1286) ثم بحديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ (ح: 1287).

ثم أخرج مسلم رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ (ح: 703)، ثم جاء مسلم برواية عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ (ح: 1288) فقال: وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: "جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بِجَمْعٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى".

ثم أخرج مسلم حديث سعيد بن جبير عن عبد الله بن عمر (ح: 1288) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ. ثم قال مسلم: وحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: "صَلاَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ".

([86]) القاضي عياض (توفي: 544 هـ)، إكمال المعلم، ج1 ص251.

([87]) ابن الصلاح (توفي: 643)، صيانة صحيح مسلم، ص 282.

ثم جاء بمتابعة لرواية سعيد بن جبير (ح: 1288) فقال: وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلاثًا، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ".

ثم ختم مسلم أحاديث الإفاضة إلى مزدلفة بطريق **إسماعيل بن أبي خالد**، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن جبير (ح: 1288) فقال: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ** عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ: قَالَ **سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ**: أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ، حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: "هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ"[88].

أقول: يظهر من خلال صنيع مسلم أنه أخر طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق؛ لأن هذه الطريق فيها خلاف كبير بين الرواة على أبي إسحاق، ولمعرفة الخلاف بين الرواة، أدرس المدار والرواة عنه.

دراسة المدار: مدار حديث أبي إسحاق السبيعي عليه، واختلف عليه فيه:

1. فرواه شعبة عند أحمد (5471) وسفيان الثوري عند الترمذي (887)، وإسرائيل[89]، وغيرهم، عنه، عن عبد الله بن مالك الهمداني، عن ابن عمر.

2. ورواه الترمذي في سننه (887) عن إسرائيل بن يونس السبيعي معلقاً، عن إبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله وخالد ابني مالك، عن ابن عمر.

3. ورواه شريك بن عبد الله النخعي، عند أبي داود (1929) عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير وعبد الله بن مالك، قرن بينهما، عن ابن عمر.

4. ورواه إسماعيل بن أبي خالد البجلي عند مسلم (1288) والترمذي (887) والنسائي (606) وأبي داود (1931)، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير وحده، عن ابن عمر.

وبهذا يظهر تفرد إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق، بروايته عن سعيد بن جبير وحده، مع أن الحديث قد جاء من طرق أخرى صحيحة عن سعيد بن جبير، كما روى مسلم.

إلا أن إسماعيل بن أبي خالد خالف من هم أكثر منه وأحفظ، وهذا ما دفع الدارقطني إلى توهيمه، فقال في التتبع: "وأخرج حديث إسماعيل بن أبي خالد، عَن أبي إسحاق، عَن سعيد بن جبير، عَن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع. قال: هذا عندي وهم من إسماعيل، وقد خالفه جماعة شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، رووه عَن أبي إسحاق، عَن عبد الله بن مالك، عَن ابن عمر، وإسماعيل وإن كان ثقة، فهؤلاء أقوم لحديث أبي إسحاق منه،

---

(88) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الحج، باب الإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ وَاسْتِحْبَابِ صَلَاتَيْ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ جَمِيعًا بِالْمُزْدَلِفَةِ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ (ح 1288).

(89) ذكره الدارقطني (توفي: 385 هـ) في التتبع، ص 303 (151).

والله أعلم"[90].

وروى الترمذي بسنده إلى يحيى القطان أنه صوّب حديث سُفْيَان،ثم قال الترمذي: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ، أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَحَدِيثُ سُفْيَانَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ...، ثم قال الترمذي: وَرَوَى إِسْرَائِيلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدٍ ابْنَيْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا، رَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَمَّا أَبُو إِسْحَقَ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدٍ ابْنَيْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ[91].

وهذا يعني أن الانتقاد إنما هو على تفرد إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق، بإسناده إلى سعيد بن جبير، والصحيح - برأي العلماء- في هذا الإسناد أنه عن عبد الله وخالد ابني مالك.

أما الروايات الأخرى التي وردت عن سعيد بن جبير من غير طريق أبي إسحاق، فهي صحيحة.

وعند التأمل في كلام العلماء وفي صنيع مسلم في إخراجه لرواية إسماعيل بن أبي خالد، ألاحظ أن مسلماً أخر روايته إلى آخر الباب، ما يعني أنه لا يعتمد عليها، أوردها من باب الاستئناس بها، مع تعليلها، والله تعالى أعلم.

(6) تعارض الوقف والرفع: (م: 104).

افتتح مسلم أحاديث تحريم ضرب الخدود.. بحديث عبد الله بن مسعود ﷺ: (ليس منا من ضرب الخدود..)[92]. ثم أخرج مسلم حديث أبي موسى الأشعري ﷺ (ح: 104)، من عدة طرق عنه، فقال في أولاها: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجِعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا، فَغُشِيَ عَلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: "أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنْ الصَّالِقَةِ[93]، وَالْحَالِقَةِ[94]، وَالشَّاقَةِ[95]".

ثم أورده من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عن أَبِي

---

(90) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التتبع، ص 303 (151).

(91) قاله بعد إيراده لحديث رقم (887).

(92) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود.. (ح 103).

(93) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج2 ص 110: "الصالقة: هي التى ترفع صوتها عند المصيبة".

(94) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج2 ص 110: "هي التي تحلق شعرها عند المصيبة".

(95) قال النووي (توفي: 676 هـ) في شرح الحديث، ج2 ص 110: "هي التي تشق ثوبها عند المصيبة".

مُوسَى (ح: 104)، نحوه، مرفوعاً. ثم من طريق عِيَاضِ الأَشْعَرِيِّ، عَنْ امْرَأَةِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى، نحوه، مرفوعاً. ثم من طريق صَفْوَان بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، نحوه، مرفوعاً.

ثم ختم مسلم (ح: 104) فقال: وحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الصَّمَدِ**: أَخْبَرَنَا **شُعْبَةُ**، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، **عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ** ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيَاضٍ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: (لَيْسَ مِنَّا) وَلَمْ يَقُلْ: بَرِئَ[96].

حديث شعبة الذي أخره مسلم أعله العلماء بتفرد عبد الصمد عنه بالرفع، مخالفاً بقية الرواة عن شعبة الذين أوقفوه، ولهذا أخره مسلم كعادته في تأخير المرجوح والمعلول، وللوصول إلى نتيجة علمية صحيحة يتوجب عليّ دراسة روايات حديث شعبة ومداره.

دراسة المدار: يدور حديث شعبة – الذي ختم مسلم به الباب- عليه، واختلف عليه فيه:

1. فرواه عبد الصَّمد بن عبد الوارث العنبريّ[97]: أخبرنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عَن ربعي بن حراش، عن أبي موسى، عن النَّبيّ ﷺ، **مرفوعًا**، عند مسلم (ح: 104).

2. ورواه عفان بن مسلم البصري[98]: ثنا شعبة، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن يزيد بن أوس قال: أغمي على أبي موسى..، **موقوفاً**، عند أحمد (ح: 19632).

3. ورواه عفان بن مسلم البصري: ثنا شعبة، عن عوف العبدي قال: سمعت خالدًا الأحدب، عن صفوان بن محرز قال: أغمي على أبي موسى..، **موقوفًا**، عند أحمد (ح: 19633).

4. ورواه يونس بن حبيب الأصبهاني: حدثنا أبو داود[99]: حدثنا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس أن الأشعري لما ثقل..، **موقوفًا**، عند الطيالسي (ح: 507).

---

(96) أخرجه مسلم (توفي: 261 هـ) في كتاب الإيمان باب تحريم ضرب الخدود.. (ح 104).

(97) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (4080): صدوق ثبت في شعبة.

(98) قال ابن حجر في تقريب التهذيب: رقم: (4625): ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه.

(99) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (2550): سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري: ثقة حافظ، غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع ومئتين، (خت م 4).

5. ورواه محمد بن جعفر، غُنْدَر[100]: نا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس قال: أغمي على أبي موسى...، **موقوفًا**، عند ابن الجعد (ح: 892).

وبهذا يكون عبد الصمد قد تفرد بالتصريح بالرفع دون باقي الرواة عن شعبة، ولهذا أخر مسلم طريقه عن شعبة.

قال الإمام الدارقطني بعد أن أورد حديث عبد الصمد: وهذا لم يرفعه عن شعبة غير عبد الصمد، وأصحاب شعبة[101] يخالفونه، ويروونه موقوفًا[102].

وقد أجاب النووي على انتقاد الدارقطني فقال: "وأما قوله: (حدثني الحسن بن علي الحلواني: حدثنا عبد الصمد: أنبأنا شعبة) فذكره مرفوعًا، فقال القاضي عياض: يروونه عن شعبة موقوفًا، ولم يرفعه عنه غير عبد الصمد. قلت: ولا يضرّ هذا على المذهب الصحيح المختار، وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفًا وبعضهم مرفوعًا، أو بعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فإن الحكم للرفع والوصل، وقيل للوقف والإرسال، وقيل: يعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر. والصحيح الأول. ومع هذا فمسلم رحمه الله لم يذكر هذا الإسناد معتمدًا عليه إنما ذكره متابعة، وقد تكلمنا قريبًا على نحو هذا، والله أعلم"[103].

قال الشيخ مقبل الوادعيّ: "الحديث صحيح من الطرق التي ساقها مسلم رحمه الله قبل هذه الطريق، **ولعلّ مسلمًا ذكرها ليبين علتها**، أو تساهل لكونها في المتابعات، والله أعلم"[104].

والذي أراه أن مسلماً أخر طريق عبد الصمد، وهو يعلم ضعفها وعلتها، حيث لم يتابع عبد الصمد على رفع الحديث صراحة أحد من الرواة عن شعبة، إلا أن الرفع في هذه الرواية، يوافق المرفوعات التي أوردها مسلم قبله، فيصلح متابعاً وإن كان معلولاً، ولا يصح الاعتماد عليه؛ لما فيه من المخالفة، والله تعالى أعلم.

* * *

وفي نهاية هذا المطلب أقول: هذه أحاديث نبّه مسلم على وجود علل في أسانيدها، وكانت عبارته صريحة بذلك أحياناً، وبالإشارة أحياناً أخرى، وقد وجدته يؤخر الأسانيد المتضمنة للعلل؛ لينبه على علتها، وليبيّن أنه لا يعتمد على معلول.

---

(100) قال ابن حجر (توفي: 852 هـ) في تقريب التهذيب، رقم: (5787): ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة.

(101) الطرق التي أشار إليها الدارقطني، والتي وقفها أصحاب شعبة هي الطرق التالية:
1. مسند أحمد بن حنبل، ج4 ص 404 (ح 19632).
2. مسند أحمد بن حنبل، ج4 ص 404 (ح 19633).
3. الطيالسي (توفي: 204 هـ)، المسند، ج1 ص69 (ح 507).
4. ابن الجعد (توفي: 230 هـ)، المسند، ج1 ص140 (ح 892).

(102) الدارقطني (توفي: 385 هـ)، التتبع، ص 170.

(103) النووي (توفي: 676 هـ)، شرح مسلم: شرح حديث (104).

(104) الوادعي، ربيع بن هادي، هامش التتبع للدارقطني: ص 125.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد...

فإنني وبعد دراستي لهذا الموضوع الهام؛ توصلت إلى النتائج الآتية:

1- اختلفت آراء العلماء في مسألة التعليل عند مسلم في "صحيحه"، فذهب الأكثرون إلى إثباتها، ولم أقف على ناف لها، غير الدكتور ربيع المدخلي، وقد رجحت رأي من أثبت؛ لأن التعليل لا يتعارض مع صحة الكتاب، ولا يطعن في أحاديثه، وقد وجدت له أمثلة صريحة وأخرى بالإشارة في ستة وثلاثين حديثاً من صحيح مسلم.

2- صنف مسلم كتابه الصحيح؛ ليجمع فيه أحاديث صحت عنده في كتاب واحد، يسهل به على المسلم وطالب العلم الوصول إلى الحديث الصحيح من غير تكرار ومن غير تقطيع للحديث، وهذا يعني أول ما يعني صحة المتون، فهي المقصود من الأحاديث، والأسانيد هي الوسيلة وليست الغاية؛ لذا، فقد يكون في بعض أسانيد مسلم بعض الضعف أو العلل، خصوصاً في المتابعات، لكنها لا تؤثر على صحة المتون التي يوردها مسلم في صحيحه.

3- الإمام مسلم يعتني بالترتيب في كتابه كما قال في مقدمته، وقد وجدت من خلال أحاديث هذه الدراسة أن الإمام مسلماً يؤخر الأسانيد المتضمنة للعلة في كل الأحاديث التي درستها.

4- يصرح مسلم في بعض الأحيان بعلل بعض الروايات؛ لأنه يرى أن المقام يستحق التصريح، لكنه يكتفي بالإشارة في أكثر الأحيان، والإشارة التي يستخدمها مسلم إلى العلل، تكون إشارة ظاهرة قوية في بعض الأحاديث، وإشارة خفية في أحاديث أخرى.

5- شرح العلل في صحيح مسلم ليس بدعة اخترعها، بل سبقه إليها البخاري وغيره، والأسباب التي دعت مسلماً إلى التعليل في بعض الأحيان كثيرة، أهمها ألا يُظن أن الصحيح هو المعلول، وحتى يعلم القارئ اطلاع مسلم على العلل فلا يقال: غفل عنها، إلى غير ذلك من الأسباب التي ذكرتها في مطلب منفصل.

6- لا يجوز القول بتعليل مسلم لرواية دون دليل، وقد استنتجت تعليل مسلم لبعض الروايات من أسلوبه في التعامل معها، ومن هذه الأساليب: التصريح بالعلة، والتقديم والتأخير، وإهمال المعلول أو جزء منه، وإخراج المعلول في غير مظنته، والتعليق وغيرها.

7- لا يحكم الإمام مسلم في قضايا العلل بحكم مطرد مطلق، بل يدور مع القرائن والمرجحات حيث دارت، وقد أثبت ذلك من خلال كلامه النظري في مقدمة صحيحه، وكتابه "التمييز"، ومن خلال التطبيقات العملية على الأحاديث التي درستها. والحمد لله رب العالمين..

Key Woords:	الكلمات المفتاحية
The reasoning narrated by Muslim	التعليل عند مسلم
Explanation texts	تعليل المتون
Saheehayn explained	علل الصحيحين

المراجع

- القرآن الكريم.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (د.ت.ط).
- **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ، 2000م.
- البستي، محمد بن حبان، **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ، 1993م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، **جامع الترمذي**، تحقيق: صالح بن عبد الله آل الشيخ، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1420هـ، 1999م.
- الجزائري، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1416هـ - 1995م.
- ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، **المسند**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى، مؤسسة نادر، بيروت، 1410 هـ، 1990 م.
- الجياني، أبو علي الغساني، كتابه التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم، تحقيق: د. محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب (د، ت، ط).
- ابن حجر، أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: حسان عبد المنان، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمّان، الأردن، (د.ت.ط).
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 1384هـ، 1964م.
- **تهذيب التهذيب**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، 1984م.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: مسعود السعدني، محمد فارس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت. ط).
- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1421هـ، 2000م.
- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام

عبد الرحيم سعيد، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، 1421 هـ، 2001 م.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، 1417 هـ، 1996م.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، 1390هـ، 1970م.
- الدارقطني، علي بن عمر، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ، 1985 م.
- **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ، 1966م.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، 1405هـ، 1985م.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد العلمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
- الدمشقي، أبو مسعود بن محمد بن عبيد، **الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج**، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب، الطبعة الأولى، دار الوراق، الرياض، 1419هـ.
- دهني، عاشور، منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1425 هـ، 2005 م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.
- **الكاشف**، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة، جدة، 1413هـ، 1992م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1371هـ، 1952م.
- السجستاني، أبو داود، **السنن**، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د.ت.ط).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت.ط).
- الشمالي، د. ياسر وسميرة محمد عمرو: **المزيد في متصل الأسانيد**، وهو بحث مستل من رسالة الماجستير للطالبة سميرة، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2000 م.

- الشيباني، أحمد بن حنبل، **المسند**، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د.ت.ط).
- الشيباني، أحمد بن عمرو بن الضحاك، أبو بكر، **الآحاد والمثاني**، تحقيق: أ. د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى، دار الراية، الرياض، 1411 هـ، 1991 م.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408 هـ.
- طوالبة، د. محمد عبد الرحمن، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، 1418 هـ، 1998 م.
- الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري، المسند، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، (د. ت. ط).
- عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعاني، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403 هـ.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 2002 م.
- **طرح التثريب في شرح التقريب**، تخرج: عبد القادر محمد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م.
- ابن عمار الشهيد، أبو الفضل، **علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج**، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الطبعة الأولى، دار الهجرة، الرياض، 1412 هـ، 1991م.
- عوامة، محمد، **مقدمة تحقيق المصنف لابن أبي شيبة**، الطبعة الأولى، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، 1427 هـ، 2006 م.
- الفهري، ابن رشيد، محمد بن عمر بن محمد بن عمر، **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1417 هـ.
- القزويني، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- كافي، أبو بكر، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، من خلال الجامع الصحيح**، إشراف: د. حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت، 1421 هـ،

2000 م.

- مالك بن أنس، **الموطأ**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1409هـ، 1989م.
- المدخلي، د. ربيع بن هادي، **بين الإمامين مسلم والدارقطني**، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، الهند، 1402 هـ، 1982 م.
- **منهج الأمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله**، الطبعة الأولى، دار الآثار، القاهرة، 1423 هـ، 2002 م.
- ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، **العلل**، تحقيق: حسام محمد بوقريص، الطبعة الأولى، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002 م.
- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ، 1980م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1403هـ.
- المليباري، د. حمزة، **الحديث المعلول**، الطبعة الثانية، ملتقى أهل الحديث.
- **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، 1418 هـ، 1997 م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، 1991م.
- **المجتبى من السنن**، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن، (د.ت.ط).
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، 1419هـ، 1998م.
- **التمييز**، تحقيق: محمد الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (د. ت. ط).
- الولّوي، محمد بن علي الإتيوبي، **قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج**، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1424هـ.
- اليحصبي، القاضي عياض، **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، دار الكتب العلمية، مطبعة السعادة، 1328 هـ.